

Distr.: General
7 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة السادسة عشرة

جنيف، ٥-٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة عن دورته السادسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

المحتويات

الصفحة

٢ الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٤ ملخص الرئيس	ثانياً -
١٥ المسائل التنظيمية	ثالثاً -

المرفقات

١٧ جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة	الأول -
١٨ الحضور	الثاني -



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-13505(A)



* 1 7 1 3 5 0 5 *

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة،

إذ يشير إلى مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يأخذ في الحسبان القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (جنيف، سويسرا، تموز/يوليه ٢٠١٥)^(١)،

وإذ يضع في اعتباره الأحكام المتصلة بقضايا المنافسة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الرابعة عشرة (الأونكتاد الرابع عشر، نيروبي، تموز/يوليه ٢٠١٦)، بما في ذلك الأحكام الواردة في الفقرتين ٦٩ و٧٦ (خ) من مافيكيانو نيروبي^(٢)،

وإذ يؤكد مجدداً الدور الأساسي الذي تؤديه قوانين وسياسات المنافسة في تحقيق التنمية الاقتصادية السليمة، وضرورة مواصلة تشجيع تنفيذ مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية،

وإذ يلاحظ أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج الأونكتاد الرابع عشر يركزان على تناول ما تنطوي عليه العولمة من فرص وتحديات بالنسبة إلى التنمية والحد من الفقر،

وإذ يؤكد أن قوانين وسياسات المنافسة أداة رئيسية لتناول الفوائد والتحديات التي تنطوي عليها العولمة، بوسائل منها تعزيز التجارة والاستثمار، وحشد الموارد، وتسخير المعارف، والحد من الفقر،

وإذ يسلم بأن تهيئة بيئة تمكينية فعالة للمنافسة والتنمية ينبغي أن تشمل كلاً من سياسات المنافسة الوطنية والتعاون الدولي على التصدي للممارسات المانعة للمنافسة عبر الحدود،

وإذ يسلم كذلك بضرورة تعزيز عمل الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة سعياً إلى تعزيز دوره الإنمائي وفوائده للمستهلكين وللأعمال التجارية،

وإذ يحيط علماً مع الارتياح بالمساهمات الكتابية والشفوية المهمة المقدمة من هيئات المنافسة والجهات المشاركة الأخرى التي أسهمت في إثراء النقاش أثناء دورته السادسة عشرة،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بالوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد لدورته السادسة عشرة، وبعملية استعراض النظراء لقانون وسياسة المنافسة في الأرجنتين، التي يسترها أمانة الأونكتاد،

١ - يعرب عن تقديره لحكومة الأرجنتين لتطوعها بالخضوع لاستعراض من النظراء لقانون وسياسة المنافسة، ولتقاسم خبراتها وممارساتها الفضلى والتحديات التي تعترضها مع وكالات المنافسة الأخرى خلال الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، ويعرب

(١) TD/RBP/CONF.8/11

(٢) TD/519/Add.2

عن تقديره أيضاً لجميع الحكومات والتجمعات الإقليمية التي شاركت في عملية الاستعراض؛ ويقر بالتقدم المحرز حتى الآن في صياغة وإنفاذ قانون المنافسة في الأرجنتين؛

٢- يدعو جميع الحكومات الأعضاء ووكالات المنافسة إلى مساعدة الأونكتاد على أساس تطوعي بتوفير خبراء أو غير ذلك من الموارد للأنشطة المقبلة وأنشطة المتابعة المتعلقة بعمليات استعراض النظراء الطوعية وتوصياتها؛

٣- يقرر، في ضوء التجارب المتصلة بعمليات استعراض النظراء الطوعية التي أجراها الأونكتاد وغيره من الكيانات حتى الآن، في حدود الموارد المتاحة، أنه ينبغي للأونكتاد أن يجري عملية أخرى من عمليات استعراض النظراء الطوعية لقانون وسياسة المنافسة في دولة عضو أو تجمع إقليمي للدول خلال الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المقرر عقدها في الفترة من ١١ إلى ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٨؛

٤- يؤكد أهمية التعاون الدولي في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة، على النحو المنصوص عليه في الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بما في ذلك التعاون غير الرسمي فيما بين الوكالات؛ ويشدد على أهمية التعاون الإقليمي في إنفاذ قوانين وسياسات المنافسة؛ ويدعو هيئات المنافسة إلى تعزيز تعاونها الثنائي والإقليمي؛

٥- يؤكد أهمية وجود نظام لمراقبة عمليات الاندماج لضمان أسواق تنافسية، وفي الوقت نفسه تنشيط الاستثمار والابتكار، وبخاصة في البلدان النامية؛

٦- يؤكد فوائد تعزيز وتقوية قدرات الإنفاذ وتشجيع ثقافة المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق أنشطة بناء القدرات والدعوة التي تستهدف جميع الجهات صاحبة المصلحة، ويطلب إلى أمانة الأونكتاد تعميم ملخص مناقشات فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن هذا الموضوع على جميع الدول المهتمة، بوسائل منها ما تضطلع به الأمانة من أنشطة التعاون التقني وعمليات استعراض النظراء؛

٧- يدعو الأونكتاد إلى تعزيز ودعم التعاون بين الحكومات وهيئات المنافسة وفقاً لاتفاق أكر (الفقرتان ١٠٣ و ١٠٤) ومافيكيانو نيروي (الفقرتان ٦٩ و ٧٦ (خ))، والقرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف، من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (الفقرتان ٣ و ١٦)؛

٨- يطلب إلى أمانة الأونكتاد إعداد دراسات للدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، من أجل تيسير المشاورات بشأن الموضوعين التاليين اللذين اختيرا من بين المجموعات الواردة في القرار الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية:

(أ) التحديات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالمنافسة والتنظيم في قطاع النقل البحري؛

(ب) قضايا المنافسة في مجال بيع حقوق البث الإذاعي والمرئي للأحداث الرياضية الكبرى؛

٩- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تيسر عملية إنشاء الدول الأعضاء فريق نقاش بشأن التعاون الدولي، تُتاح للدول الأعضاء المشاركة فيه على أساس طوعي، وأن تتابع تبادل الآراء والنقاش بشأن طرق تيسير التعاون بموجب الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وأن تقدم تقريراً إلى الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي؛

١٠- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعد استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، كي ينظر فيه فريق الخبراء الحكومي الدولي في دورته السابعة عشرة، على أن تأخذ في الاعتبار المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨؛

١١- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعد، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تجميعاً لأفضل الممارسات المتعلقة بتنفيذ قوانين وسياسات المنافسة، من أجل مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

١٢- يطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعد نسخة إضافية منقحة ومحدثة للفصلين ٥ و٦ من قانون المنافسة النموذجي، على أساس المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨؛

١٣- يحيط علماً مع التقدير بالتبرعات المالية وغيرها من المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء؛ ويدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة مساعدة الأونكتاد على أساس طوعي فيما يقوم به من أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني، وذلك بتوفير الخبراء أو مرافق التدريب أو الموارد المالية؛ ويطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل أنشطتها المتعلقة ببناء القدرات والتعاون الدولي، بما في ذلك التدريب، وأن تركز، حيثما أمكن، على زيادة أثر هذه الأنشطة إلى أقصى حد في جميع البلدان المهتمة.

الجلسة العامة الختامية

٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

ثانياً - ملخص الرئيس

ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١- عُقدت الدورة السادسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة في جنيف في الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. وحضر الدورة ممثلون من الدول الأعضاء في الأونكتاد، منهم رؤساء هيئات المنافسة وحماية المستهلك، وممثلون من منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية، ودوائر أكاديمية، فضلاً عن خبراء في مجال المنافسة.

٢- وأكدت نائبة الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاتها الافتتاحية، الدور البارز لقوانين وسياسات المنافسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أكثر مما كان متصوراً، ودور المنافسة

كعملية أدت إلى تحسين الكفاءات، وأشارت إلى أن قوانين وسياسات المنافسة لا غنى عنها في أي اقتصاد سوقي، واستشهدت بالاتجاه المتزايد في عدد البلدان التي لديها قوانين للمنافسة - من ٢٠ بلداً في ثمانينات القرن الماضي إلى ١٣٠ بلداً في الوقت الراهن، كدليل على هذه الحقيقة. وسلطت نائبة الأمين العام الضوء على التزايد في اعتماد وتنفيذ قوانين المنافسة، بوصفه مؤشراً على الحاجة إلى تحديد طرق جديدة للتعاون على نحو أفضل وضرورة أن يضطلع الأونكتاد بدور مهم لجمع الخبراء معاً من أجل تبادل الخبرات المتعلقة بمواجهة التحديات القائمة والناشئة وتحديد حلول مشتركة. وشجعت نائبة الأمين العام الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية على الاستفادة من الأونكتاد بوصفه منتدى للتعاون من أجل التوفيق بين الطلبات المتعلقة بتبادل الخبرات وبين التجربة، ولمساعدة السلطات في التعامل مع قضايا المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت أن من الضروري لوكالات المنافسة أن تتكيف مع التغييرات التي واكبت التجارة والاستثمار في عالم معولم، حيث طرحت هذه التغييرات تحديات جديدة في التعامل مع العدد المتزايد لعمليات الدمج والتملك والسلوك المانع للمنافسة، كالتكتلات الاحتكارية، مما أثر على أعداد متزايدة من الناس والأسواق. وفي الختام، ذكّرت نائبة الأمين العام بضرورة النظر في إعادة إضفاء الطابع المحلي على الاقتصاد، بما في ذلك العوامل البيئية الأخرى كالانبعاثات، من أجل تجنب الآثار السلبية على المجتمعات.

٣- وأشاد ممثل جماعة إقليمية بدور الأونكتاد في توجيه البلدان النامية فيما يتعلق بقضايا قوانين وسياسات المنافسة. ولاحظ الممثل أن برنامج بناء القدرات الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في مجالات المنافسة وحماية المستهلك ومكافحة الفساد والمساواة بين الجنسين والإدارة الرشيدة، المنقذ بالتعاون مع المجموعة العربية، يعزز موقف الأونكتاد، وحث الأونكتاد على مواصلة تقديم الدعم.

٤- وأشاد أحد المندوبين بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد في وضع إطار قانوني ومؤسسي لإنفاذ قانون المنافسة في بوتسوانا، مشيراً إلى أن الهيئة الوطنية المعنية بالمنافسة أصبحت ناضجة وأحرزت تقدماً ملحوظاً في مجال الإنفاذ خلال السنوات الست لوجودها. وفي ضوء هذه الإنجازات الهامة، طلب المندوب إجراء استعراض نظراء طوعي لقانون وسياسات المنافسة في بوتسوانا، في عام ٢٠١٨، للتأكد من فعالية إنفاذ قانون المنافسة في البلد.

٥- وشكر مندوب آخر الأونكتاد على ما قدمه من دعم مستمر منذ بداية تنفيذ قانون المنافسة في الصين وأشار إلى الاضطلاع بأنشطة متنوعة بالتعاون مع الأونكتاد، منها برامج بناء القدرات.

٦- وأخيراً، أشار مندوب آخر إلى استعراض النظراء الطوعي لقانون وسياسة المنافسة في أوروغواي، الذي جرى في عام ٢٠١٦، والذي نُوقشت نتائجه وتوصياته في الدورة الخامسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي في عام ٢٠١٦. وقدمت التوصيات أيضاً إلى هيئات أوروغواي المسؤولة عن تنفيذ التوصيات. وأعرب المندوب عن تقديره لعمل الأونكتاد، وأشار إلى أن عملية استعراض النظراء أتاحت فرصة لاستكشاف مواطن القوة والضعف في نظام المنافسة وطرق تحسينه. وقال إن تنفيذ التوصيات سيحسن من المنافسة والقدرة التنافسية في اقتصاد أوروغواي.

باء - برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة: بناء القدرات وأنشطة المساعدة التقنية المنفذة (البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٧- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة خلال اجتماع مائدة مستديرة، ترأسه رئيس فريق الخبراء. وتألف فريق النقاش من كبير أمناء لجنة حماية المنافسة، في بلغاريا، وممثلين من الاقتصادات والمؤسسات التالية: جامعة نيو ساوث ويلز بأستراليا؛ وهيئة الرقابة على المنافسة في السلفادور؛ ولجنة التجارة العادلة اليابانية؛ ووزارة الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين.

٨- وعرضت أمانة الأونكتاد شهادات من المستفيدين من برامج الأونكتاد لبناء القدرات، وسلطت الضوء على برامج تقديم المساعدة التقنية التي تهدف إلى وضع أطر مؤسسية وتنظيمية سليمة لتنفيذ قوانين المنافسة تنفيذاً فعالاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الجهود الإقليمية التالية: برنامج للمنافسة وحماية المستهلك لأمريكا اللاتينية، تموله سويسرا؛ وبرنامج لبناء القدرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تموله السويد؛ ومشروع لتعزيز المنافسة للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا؛ يموله الاتحاد الأوروبي. وعلى المستوى الوطني، استكمل الأونكتاد تنفيذ مشروع تابع لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في ألبانيا ومشروع في زيمبابوي، يمولهما الاتحاد الأوروبي، ويعكف الأونكتاد على تنفيذ مشروع لبناء القدرات في إثيوبيا، تموله لكسمبرغ (TD/B/C.I/CLP/43). كما تعاون الأونكتاد مع شركاء آخرين في التنمية ومع هيئات أخرى معنية بالمنافسة لدعم جهودها الرامية إلى بناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة، منها على سبيل المثال مشاريع في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة بالتعاون مع دائرة مكافحة الاحتكار الاتحادية في الاتحاد الروسي؛ وفي إندونيسيا بالتعاون مع لجنة التجارة العادلة اليابانية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ وفي الفلبين بالتعاون مع بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الألمانية للتعاون. وشملت المبادرات الأخرى التي أطلقها الأونكتاد منتدى صوفيا للمنافسة، الذي يجمع المسؤولين عن المنافسة من بلدان شرق أوروبا وجنوب شرق أوروبا لمناقشة المسائل المشتركة ووضع مبادئ توجيهية تساعد هذه البلدان على تحسين إطارها القانوني. وفي عام ٢٠٠٥، مُنح الأونكتاد ولاية لدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية عن طريق استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة، وهي فريدة في الساحة المتعددة الأطراف. وكانت هذه الاستعراضات بمثابة أداة لتحديد مجالات التحسن في نظام المنافسة للبلد الخاضع للاستعراض، ولوضع توصيات وتنفيذها عن طريق مشروع لبناء القدرات مخصص للبلد.

٩- وعرض مندوب خبراته كمستفيد من برنامج المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية، فأشار إلى أن هيئات المنافسة في الإقليم تعقد، منذ عام ٢٠١١، حلقات دراسية سنوية بشأن سياسات التجارة والمنافسة لمناقشة مواضيع تتعلق بمجالي السياسات، وبذلك تقيم علاقات تآزر بين مجتمعات التجارة والمنافسة وتعزز سياسات المنافسة في أوساط واضعي السياسات التجارية.

١٠- وأعرب العديد من المندوبين، بوصفهم مستفيدين من برنامج الأونكتاد لبناء القدرات، عن تقديرهم لدور الأونكتاد والبلدان المانحة في تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وتنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية التي مكنتهم من الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة، وسلطوا الضوء أيضاً على إسهام برامج الأونكتاد الإقليمية في تعزيز التعاون بين وكالات المنافسة في أقاليمهم. وإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد ولجنة التجارة العادلة اليابانية، في عام ٢٠١٥، عقب الدورة الرابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، دورة تدريبية بشأن أدوات التحقيق لمعالجي قضايا المنافسة في البلدان الأفريقية. وأدى نجاح هذه الدورة التدريبية إلى تنظيم دورة ثانية عُقدت في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧.

١١- وطلب مندوب، بوصفه مستفيداً من برنامج بناء القدرات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المساعدة في تدريب القضاة المشاركين في النظر في قضايا المنافسة. وأشار مندوب آخر إلى عدم وجود حل يناسب الجميع في مجال بناء القدرات، وإلى ضرورة مواءمة كل برنامج بحسب الوضع، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لكل بلد مستفيد. وأشار عدد من المندوبين بالدعم الذي يقدمه الأونكتاد من أجل تعزيز نظم المنافسة الوطنية في بلدانهم. وأكد ممثل منظمة حكومية دولية أهمية برامج تبادل الموظفين بالنسبة إلى الوكالات الفتية وأهمية إيفاد مسؤولين من هذه الوكالات إلى وكالات أخرى أكثر خبرة، واقترح إعداد دورات تدريبية مفصلة بما يلائم المعالجة الفعلية للقضايا والتحقيق فيها لا أن يقتصر الأمر على المعارف النظرية، وتحديد الأسواق والقضايا التي يمكن لهيئات المنافسة التعاون بشأنها. فمثلاً، أسهمت السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بالتعاون مع الأونكتاد، في تدريب الموظفين في مجال استعراض عمليات الاندماج في إثيوبيا.

١٢- وقدم ممثل لمنظمة حكومية دولية أخرى عرضاً مفصلاً لبرنامج إقليمي جديد يتعلق بسياسات المنافسة وحماية المستهلك في ثمانية بلدان أعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، من المقرر أن ينفذه الأونكتاد؛ ويهدف البرنامج إلى إنشاء وتوطيد إطار مؤسسي وتنظيمي فعال بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك في وسط أفريقيا.

١٣- وأخيراً، أعربت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن رغبتها في الاستفادة من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة.

جيم- برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة: التحديات التي تواجهها هيئات المنافسة الفتية والصغيرة في تصميم نظم مراقبة عمليات الاندماج
(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

١٤- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة خلال اجتماع مائدة مستديرة. وعرضت الأمانة مقدمة تناولت التحديات التي تواجهها هيئات المنافسة الفتية والصغيرة في تصميم نظام لمراقبة عمليات الاندماج (TD/B/C.I/CLP/45). وترأس النقاش نائب رئيس - مقرر فريق الخبراء الحكومي الدولي. وتألف فريق النقاش من ممثلين من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية التالية: ألبانيا، باراغواي، بوتسوانا، الفلبين، كينيا، مصر، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

١٥- وأشار المتكلم الرئيسي، وهو شريك في الشركة القانونية Bredin Prat، بفرنسا، إلى التحديات التي تشترك في مواجهتها جميع هيئات المنافسة الوطنية، ولكنها تخص تحديداً الهيئات الفتية والصغيرة، ومنها مصداقية المؤسسة. وقال إن الالتزامات التي ينبغي أن تحترمها الشركات تتعلق بالإخطارات والآجال المحددة التي ينبغي الامتثال لها بموجب مبادئ الإسراع والشفافية واليقين القانوني. وأشار أيضاً إلى أن القواعد، وفقاً لإجراءات المراقبة، يجب أن تكون واضحة. وقال إن أهداف الصالح العام في بعض الولايات القضائية، كالسياسة الصناعية والعمل والسياسة الاقتصادية والاجتماعية تُراعى في القرارات التي تتخذها الهيئة. وأضاف أن هيئات المنافسة الوطنية يجب أن تتسم بالاستقلالية والجدارة لكي تكون ذات مصداقية، وأن تُنظم مراقبة عمليات الاندماج يجب تكييفها بما يلائم ظروف واحتياجات كل ولاية قضائية. وقال إن على الهيئات أن تحدد الأولويات، وأن تولي اهتماماً أساسياً لمكافحة التكتلات الاحتكارية.

١٦- وأشار عضو فريق النقاش عن باراغواي إلى الدستور الوطني لعام ١٩٩٢ الذي أرسى مبدأ السوق الحرة. وقال إن قانون المنافسة لعام ٢٠١٣ ينص على نظام للإخطار المسبق. وأشار إلى تعيين مفوضين في عام ٢٠١٥؛ وإلى أن لدى الهيئة تسعة مسؤولين، منهم ثلاثة مفوضين. ومع ذلك، من الصعب تحليل عمليات الاندماج بسبب قصر الآجال المحددة وعدم توافر موارد.

١٧- وعرض عضو فريق النقاش عن ألبانيا خبراته المكتسبة من مراقبة عمليات الاندماج في الولاية القضائية الوطنية والتحديات المطروحة في هذا المجال. وقال إن القانون يحدد ترتيبات قانونية واضحة بشأن مفهوم التركيز، ويشترط الإخطار عن عمليات الاندماج قبل إبرامها، على أن تحلل الهيئة بعد ذلك الجدارة الاقتصادية العملية في الأسواق. وأضاف أن التحديات الراهنة تتضمن تقديم التدريب المناسب لموظفي الهيئة وتحسين تحليل عمليات الاندماج، ويشمل ذلك إدراج معالجات في القرارات المعتمدة.

١٨- وأشار عضو فريق النقاش عن بوتسوانا إلى أن الهيئة الوطنية المعنية بالمنافسة أُنشئت في عام ٢٠١١. وقال إن تقييم عمليات الاندماج يقوم على المنع أو اختبار التقليل الموضوعي للمنافسة، واكتساب مركز الهيمنة، واعتبارات المصلحة العامة، بما في ذلك المحافظة على الصادرات والعمل وتشجيعهما، والنهوض بمبادرات تمكين المواطنين، وتحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة أو المتوسطة الحجم، وتعزيز التقدم التقني والاقتصادي، فضلاً عن التصنيع والكيفية التي تنافس بها الصناعات الوطنية في السوق الدولية.

١٩- وأشار عضو فريق النقاش عن مصر إلى حدوث تطور في المجال الوطني لمراقبة التركيز، وإلى أن هيئة المنافسة كشفت عن تزايد عمليات التركيز، لا سيما في الساحة الدولية. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي. وأشار كذلك إلى طرح مقترح في الوقت الراهن لإنشاء عتبات للإخطار أكثر ملاءمة، ونظام للتقييم يقوم على تحليل الجدارات، لتجنب إنشاء أو تعزيز الشركات التي تتمتع بمركز الهيمنة.

٢٠- وأشار عضو فريق النقاش عن الفلبين إلى تزايد نمو الاقتصاد الوطني منذ بداية العقد الحالي. ومع ذلك، هناك عدة تحديات، منها ما يتعلق بالحد من الفقر، واستمرار المستويات العالية للتفاوت في توزيع الثروة والدخل والفرص. وقال إن الأهداف تتعلق بضرورة التركيز على بناء قدرات الموظفين، وضمان أعلى المعايير في سياق استعراض عمليات الاندماج، والتحلي بقدر عالٍ من النزاهة والمهنية.

٢١- وقال عضو فريق النقاش عن كينيا إن التحديات التي تواجهها هيئة المنافسة تشمل إحداث التوازن السليم بين المصلحة العامة وعمليات تقييم المنافسة في سياق مراقبة الاندماج؛ وتحقيق التوازن بين مختلف أهداف السياسة الاقتصادية الوطنية المتعلقة بالصناعة والاستثمار والعمل على سبيل المثال، وسياسة المنافسة؛ والتصدي للقيود المتعلقة بالقدرات والميزانية. وأضاف أن كينيا كانت أول بلد يخضع لاستعراض نظراء طوعي، وأنها استفادت من استعراضات النظراء التي جرت في بلدان أخرى، ومن خبرة الوكالات المتقدمة وبرامج شبكة المنافسة الدولية.

٢٢- وأشار عضو فريق النقاش عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا إلى أن لدى هيئة المنافسة التابعة للاتحاد قواعد في أربعة مجالات، هي اتفاقات مكافحة الاحتكار، وحظر مركز الهيمنة، وحظر المعونة الحكومية، ومراقبة الاندماج. وقال إن مراقبة الاندماج نظام لاحق يقوم على إساءة استغلال مركز الهيمنة، ويُنفذ في الظروف المنصوص عليها في التشريعات.

٢٣- ولاحظ مندوب أن هيئة المنافسة في النمسا فتية وصغيرة، وتعاني من قلة عدد الموظفين اللازمين لمراقبة التكتلات الاحتكارية وعمليات الاندماج والممارسات الأخرى المانعة للمنافسة، حيث تُخصص لها ميزانية محدودة وتواجه عدداً متزايداً من عمليات الاندماج في كل عام. وأشار مندوب آخر إلى أن التحديات التي تواجهها هيئة المنافسة في الجزائر، المنشأة في عام ١٩٩٥، تماثل التحديات التي تواجهها هيئات أخرى. وقال إن القانون ذا الصلة نُقِّح في عام ٢٠٠٣ - أصبح الإخطار طوعياً ولا يُشترط على المشاريع المملوكة للدولة الإبلاغ عن عمليات الاندماج - ولم يرد غير إخطار واحد منذ تنقيح القانون.

٢٤- وأشار مندوب إلى أن لدى إيطاليا نظاماً للإخطار الإجباري بالاندماج. وأشار أيضاً إلى وجود عتبتين في الماضي، هما رقم المبيعات الوطني للمشاريع الفردية، ورقم المبيعات للكيان المكتسب، ما أدى إلى عدد كبير من الإخطارات عن عمليات الاندماج التي لن تؤثر على المنافسة، وهو رقم عبئاً ثقيلاً على الهيئة. وبموجب القانون المنقح لعام ٢٠١٢، أصبحت العتبات تراكمية لا بديلة، ما أدى إلى انخفاض عدد الإخطارات بالاندماج.

٢٥- وأشار مندوب آخر إلى أن التحديات التي تواجهها بعض الولايات القضائية تشمل الطابع غير الرسمي للاقتصاد، وغياب ثقافة المنافسة، وعدم اهتمام السلطات السياسية. وعرض مندوب آخر خبرات وزارة التجارة الصينية، وهي الوزارة المسؤولة عن استعراض عمليات الاندماج. وفي نهاية عام ٢٠١٦، كان قد تم استعراض ١٧١٩ حالة ورفضت حالتان فقط. وقال المندوب إن تصميم سبل العلاج هو أحد أكبر التحديات وأن تصميم نظام للإعفاء بات مهماً. وأضاف أن شروط هذا النظام تُستوفى إذا كان الاندماج يحقق المصلحة العامة، وأنه يجوز للشركات، بموجب القانون الصيني، الاندماج حتى لو كان الاندماج سيؤدي إلى تقليص المنافسة.

٢٦- وأشار مندوب آخر إلى أن لدى الأرجنتين نظاماً لمراقبة الاندماج منذ ١٨ سنة، رغم أن اللجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة عمرها ٣٧ سنة. وأشار أيضاً إلى الحاجة إلى توافر عدد أدنى من الموظفين لمراقبة الاندماج. وقال إن إحدى الأدوات المتاحة هي الإسراع بالإجراءات من أجل تعجيل استعراض حالات الاندماج التي ليس لها آثار مهمة على المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المندوب أن الجماعة الكاريبية ينبغي أن توائم نظامها بما يناسب الظروف المحلية، على النحو المنفذ في المنطقة. وفي بداية الأمر، شجعت الجماعة عمليات الاندماج من أجل التمكن من المنافسة على الصعيد الدولي، غير أن الوضع تغير الآن.

٢٧- وأخيراً، أشار مندوب آخر إلى أن نظام مراقبة الاندماج في الهند بدأ في عام ٢٠١١، وأن عام ٢٠١٦ شهد استعراض أكثر من ٦٠٠ حالة. وقال إن المشكلات الرئيسية تشمل مآزق النمو، أو الكفاءة الدينامية مقابل كفاءة التوزيع. وقال إن التجارة الإلكترونية والأسواق الناشئة الجديدة تطرح تحدياً بشأن تعريفات الأسواق، وثمة تحدٍ آخر يكمن في إتاحة البيانات.

دال- برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بقانون وسياسات المنافسة: تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة: عبر الحدود: الأدوات والإجراءات
(البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

٢٨- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة مناقشة خلال اجتماع مائدة مستديرة. وقدمت أمانة الأونكتاد، في افتتاح المناقشة، تقييماً للجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وللأدوات والإجراءات التي سبق تحديدها وتطبيق هذه الأدوات والإجراءات في التعامل مع قضايا المنافسة، وأكدت ضرورة تضافر الجهود من أجل تعزيز التعاون الدولي في التصدي للممارسات المانعة للمنافسة (TD/B/C.I/CLP/44). وتألف فريق النقاش من رئيس هيئة المنافسة في فرنسا، ورئيس المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في بيرو، وممثلين من البلدان والمنظمات الحكومية الدولية التالية: لجنة التجارة العادلة اليابانية، ولجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية، ولجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٢٩- وأكد المتكلم الرئيسي، وهو رئيس دائرة مكافحة الاحتكار الاتحادية في الاتحاد الروسي، أهمية التعاون في قضايا المنافسة في عالم اليوم المعولم والرقمي. وأكد أيضاً أهمية الحصول على المعلومات والبيانات لأنها تتحكم في كل شيء في هذا العالم. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند أبرمت في عام ٢٠١٦ اتفاقاً لتعزيز التعاون فيما بينها، ويشمل ذلك إنشاء أفرقة عاملة بشأن القطاع الدوائي والملكية الفكرية، وسلاسل القيمة العالمية للأغذية، وصناعة السيارات. واقترح رئيس الدائرة إنشاء أدوات عملية للتعاون فيما بين الوكالات المعنية بالتنافس استناداً إلى الفرع واو من "مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية"، وتشمل هذه الأدوات الإخطارات المتبادلة، وتبادل المعلومات، والمشاورات الدولية، والتحليلات السوقية المشتركة. وفي الختام، اقترح رئيس الدائرة إنشاء فريق نقاش في إطار فريق الخبراء الحكومي الدولي، لدراسة سبل تحسين التعاون بموجب الفرع واو.

٣٠- وشدد رئيس هيئة المنافسة في فرنسا على ضرورة تفعيل دور وكالات المنافسة على الصعيد الدولي لكي تضطلع بولاياتها. وقال إن الهيئة تتعاون مع الهيئات الفتية في برامج بناء القدرات، وتشارك في تعزيز التعاون. وأشار إلى أن شبكة المنافسة الأوروبية مثال جيد للتعاون الإقليمي. ويبيّن أن الشبكة سمحت، منذ عام ٢٠٠٤، باللامركزية في إنفاذ قانون المنافسة وبتيسير التعاون فيما بين السلطات الوطنية، مما حقق الاتساق في إنفاذ قانون المنافسة ووطد مبدأ لا مركزية الإنفاذ بين السلطات الوطنية والإقليمية. وقال إن الشبكة تسمح أيضاً بالمشاورات وتبادل المعلومات وإجراءات الإنفاذ المشتركة فيما بين أعضائها. وأشار إلى أن جميع

التحقيقات تُبلَّغ إلى الهيئات الأخرى المشاركة في الشبكة، ما يتيح الإنذار المبكر فيما يتعلق بالقضايا. وقال إن الهيئات تقدم مشاريع القرارات، قبل اتخاذ قرار في قضية ذات تأثير على المستوى الأوروبي، لكي تتلقى تعليقات زملاء المشاركين عليها. وأكد رئيس الهيئة ضرورة تعزيز التعاون غير الرسمي بين الأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأيد مقترحاً بإنشاء فريق نقاش للمساعدة على تحقيق الجهود الدولية في حماية المنافسة.

٣١- واستعرض رئيس المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، في بيرو، تاريخ بلده في مجال التعاون الدولي، وسلط الضوء على إعلان ليما المبرم بين بيرو وشيلي وكولومبيا تحت رعاية الأونكتاد، وهو الإعلان الذي أتاح تبادل المعلومات في قضايا المنافسة. وقال إن المعهد الوطني وقَّع، منذ عام ٢٠١٥، مذكرات تفاهم أدت إلى تيسير التعاون دون الحاجة إلى إبرام معاهدات دولية. وقال إن الخصائص الرئيسية لاتفاقات التعاون المعاصرة تشمل المشاورات والشفافية وتقديم المساعدة التقنية. وتشمل هذه الاتفاقات أيضاً بنوداً تتعلق بالسرية، وتفترض أن تكون جميع المعلومات المتبادلة مع هيئات أخرى سرية وتستلزم موافقة الطرفين قبل إطلاع أطراف ثالثة عليها. وعلاوة على ذلك، إذا حدد أي طرف ممارسات مانعة للمنافسة ذات آثار عابرة للحدود، ينبغي له إخطار الطرف الآخر بشأن أي تحقيقات أو إجراءات. وشدد رئيس الهيئة على أهمية الاتفاقات الدولية بالنسبة إلى الإجراءات الدولية المشتركة، وطلب إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي النظر في الاقتراح المتعلق بالتعاون، بما في ذلك الاعترافات المتبادلة بالقرارات.

٣٢- وأشار عضو فريق النقاش عن لجنة التجارة العادلة اليابانية إلى أن الاتفاقات الدولية للجنة، الرسمية منها وغير الرسمية، تشمل الإعفاءات من سرية المعلومات، بما يسمح بتبادل المعلومات المتعلقة بالأسواق والشركات المشاركة، ومواعيد المداهمات المبكرة المتزامنة، والوكالات الرئيسية المسؤولة عن التحقيقات. ورغم عدم السماح للجنة بتبادل المعلومات السرية بموجب اتفاقات الجيل الأول، بناءً على التوصية التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٤ بشأن التعاون الدولي في التحقيقات والإجراءات المتعلقة بالمنافسة، فإن اتفاقات الجيل الثاني تسمح بتبادل المعلومات السرية دون الحاجة إلى إعفاء. وقال إن شبكة المنافسة الدولية تشجع، منذ عام ٢٠١٥، التعاون الدولي فيما يتعلق بتبادل المعلومات غير السرية في التحقيقات ذات الصلة بالتكتلات الاحتكارية دون الحاجة إلى أي إجراء رسمي غير التسجيل على الإنترنت. وأشار عضو فريق النقاش إلى أن عدم وجود حوافز تدفع أعضاء التكتلات الاحتكارية لطلب التساهل في البلدان النامية هو أحد التحديات التي تعترض بدء إنشاء تكتلات احتكارية عبر الحدود، وطلب إلى الأونكتاد دعم المبادرات الإقليمية والدولية وتشجيع تبادل المعلومات عبر الحدود.

٣٣- وأكد المسؤول التنفيذي الأول للجنة المنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي أن غالبية الدول الأعضاء في السوق ليس لديها حكم في تشريعاتها يتعلق بالتعاون الدولي. وأشار إلى أن المعاهدة تسمح بالإخطارات وتبادل المعلومات والمشاورات وتنسيق الإجراءات، وأن ولاية السوق المشتركة تتمثل في تقديم الدعم والمساعدة إلى السلطات الوطنية والتعاون معها. وأضاف أن المعاهدة تسمح أيضاً بالتعاون غير الرسمي بين أعضائها وبالإجراءات المشتركة. وقال إن السوق المشتركة تؤدي دوراً فعالاً للغاية في تعزيز التعاون في مجال التحقيقات ذات الصلة بعمليات الاندماج عبر الحدود، وتقدم آراءً استشارية إلى الدول

الأعضاء. فمثلاً، ساعدت السوق المشتركة كلاً من أوغندا وسيشيل ومدغشقر في وضع قوانين بشأن المنافسة وحماية المستهلك. وأعرب المسؤول التنفيذي الأول عن قلقه بشأن إمكانية التعاون الفعلي بين وكالات البلدان المتقدمة والبلدان النامية، من عدمه، بالنظر إلى اختلال التوازن بين قدرات وموارد هذه البلدان.

٣٤- وقدم عضو فريق النقاش من لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة معلومات مفصلة عن التحدي الراهن المتعلق بالقيام بعمل تعاوني مع وكالات البلدان النامية. وقال إن دراسة استقصائية، أجرتها في عام ٢٠١٣ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، توصلت إلى أن ٥٢ في المائة من الوكالات لديها تجارب في مجال التعاون، وأن ١٣ في المائة فقط من الوكالات تتعاون على أساس منتظم، وأن أكبر العقبات أمام التعاون تتمثل في الحواجز القانونية، وقلة الاستعداد للتعاون، واختلاف المعايير القانونية. وأشار عضو فريق النقاش إلى أن لدى الأونكتاد فهماً جيداً لاحتياجات البلدان النامية، وأن الأونكتاد يمثل منتدى ممتازاً لتشجيع التعاون الدولي.

٣٥- وعقب حلقة النقاش، وجّه المدير السابق لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، في الأونكتاد، كلمة أكد فيها أن الإدارة الجيدة للعمولة تستلزم تعاوناً دولياً بشأن سياسة المنافسة من أجل ضمان استمراريتها، وشدد على أن نجاح أية سياسة تجارية يتوقف على وجود سياسة للمنافسة.

٣٦- وأعقب ذلك تنظيم مناقشة. وقدم عدد من المندوبين عرضاً مفصلاً لخصائص اتفاقات التعاون في بلدانهم. وسلط مندوب الضوء على الدور الفعال للأونكتاد في استطلاع طرق التعاون بين الوكالات المعنية بالمنافسة. ووافق مندوب آخر الرأي بأن التعاون الدولي يؤدي دوراً مهماً في إنفاذ المنافسة، وعرض المندوب تجربة تتعلق بحالة تكتمل احتكاري لأجهزة ضغط الهواء في عام ٢٠١٠، شارك فيه الاتحاد الأوروبي والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، جرت فيها مدهامات مبكرة متزامنة، ما عزز قوة الأدلة - وأيد المندوب أدوات التعاون المقترحة.

٣٧- وقدم ممثل لمنظمة حكومية دولية عرضاً مفصلاً لمذكرة تفاهم وقعتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن التعاون بين الوكالات، وانطوت هذه المذكرة على إنشاء أفرقة عاملة معنية بعمليات الاندماج والتكتلات الاحتكارية والبحوث. وقال الممثل إن الهدف الرئيسي للمذكرة، الموقعة في عام ٢٠١٦، هو تبادل المعلومات وأنشطة الإنفاذ المشترك والبحث وبناء القدرات.

٣٨- وأعرب ممثل لمنظمة غير حكومية عن قلقه بشأن اتجاهات النزعة الحمائية في جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، والتي قد تؤثر على التعاون الدولي في مجال المنافسة.

٣٩- وأشار مندوب إلى عمليات الاندماج الدولية التي لها آثار على كازاخستان، حيث تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وأكد ضرورة إنشاء آلية عالمية في إطار معاهدة دولية، مثلاً في شكل اتفاقية لمكافحة التكتلات الاحتكارية؛ ودعا الوفود إلى دعم مبادرة وضع واعتماد اتفاقية من هذا القبيل وأدواتها. وقدم مندوب آخر مثلاً من السوق الدوائية الوطنية في أرمينيا، حيث كانت أسعار الدواء أعلى من مثيلتها في البلدان المجاورة؛ وأعرب عن تأييده لاعتماد أدوات التعاون المقترحة. ومع ذلك، شدد مندوب آخر على أهمية تبادل المعلومات والمشاورات بشأن حالات المنافسة، وأشار إلى أن التعاون مع لجنة التجارة العادلة في جمهورية كوريا ساعد تركيا على التحقيق في قضية تتعلق بالنظارات الشمسية.

٤٠ - وأيد العديد من المندوبين مبادرة وضع اتفاقية لمكافحة التكتلات الاحتكارية واقترح إنشاء فريق نقاش في إطار فريق الخبراء الحكومي الدولي، وأيد مندوبان ومنظمة حكومية دولية اقترح إنشاء فريق نقاش. وشدد مندوب على ضرورة تظافر الجهود من أجل مكافحة التكتلات الاحتكارية وعمليات الاندماج عبر الحدود، حيث تتخطى آثارها حدود الولايات القضائية. وأشار مندوب آخر إلى أن من المفيد، قبل وضع صكوك جديدة، تحسين فهم كيفية استخدام الصكوك القائمة. ومع ذلك، أشار مندوب آخر إلى أن الأونكتاد يمكنه أن يعزز التعاون عن طريق فريق النقاش وأن يقدم قوائم اتصال وتجميعات للسوابق القضائية. وأشار مندوب إلى أن المقترح المتعلق بالتعاون الدولي مدرج في المعاهدات الثنائية، مثل مذكرات التفاهم الموقعة بين الاتحاد الروسي والبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند. وأشار مندوب آخر إلى أن عدم وجود تعريف دولي للمعلومات السرية، والافتقار إلى الثقة، يقوضان التعاون الدولي. وفي الختام، أشار ممثل منظمة حكومية دولية إلى أن إحراز تقدم في التعاون الدولي يستلزم تحليل العقبات العملية، وأن العمل الذي تقوم به منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن التعاون الدولي من الممكن أن يفيد المناقشات والأعمال المستقبلية في هذا المجال.

هاء- برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة التقنية فيما يتعلق بقانون وسياسات المنافسة: استعراض النظراء لقانون وسياسة المنافسة في الأرجنتين (البند ٣(د) من جدول الأعمال)

٤١ - في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أجرى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة استعراض نظراء طوعياً. وأشرف على الاستعراض عضو في مجلس إدارة هيئة المنافسة في البرتغال. وتألف فريق استعراض النظراء من مفوض من المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي في البرازيل، وممثل من هيئة المنافسة في إيطاليا، وممثل من لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة.

٤٢ - وأكدت الأمانة أن استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة، التي أجراها الأونكتاد منذ عام ٢٠٠٥، سمحت لهيئات المنافسة في البلدان النامية بإجراء عمليات تقييم ذاتي وتقييم مستقل، مما أتاح فهم نقاط القوة ونقاط الضعف في نظم المنافسة في البلدان النامية. وأشارت الأمانة إلى أن الأونكتاد طرح استراتيجية لنشر نتائج الاستعراضات، وخطة لتنفيذ التوصيات. وقالت إن الاستراتيجية خضعت في عام ٢٠١٥ للتقييم من جانب خبير مستقل، وكشف التقييم عن نتائج إيجابية. وأشارت إلى أن الـ ١٢ سنة الأخيرة شهدت تنفيذ عمليات استعراض نظراء في ٢٤ دولة عضواً.

٤٣ - وعرض مستشار للأونكتاد تقرير استعراض النظراء، وعرض بالتفصيل الإطار القانوني المتعلق بالمنافسة في الأرجنتين، وهو الإطار الذي يهدف إلى تعزيز رفاه المستهلك وتشجيع وحماية المنافسة. واستعرض المستشار الوضع الراهن، وأشار إلى أن القانون الأول الصادر في عام ١٩٢٣ خضع لتنقيحات شتى، كان آخرها في عام ١٩٩٩. وقال إن التشريع الراهن يغطي الممارسات المانعة للمنافسة، الأفقية منها والرأسية، فضلاً عن إساءة استغلال مركز الهيمنة ومراقبة عمليات الاندماج. وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية، أشار المستشار إلى أن اللجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة هي الهيئة الوحيدة في مجال المنافسة. واستعرض المستشار بعض

حالات مراقبة الاندماج ذات الصلة (كاسو تيليفونيكيا وتليكوم؛ وإيبيريا والخطوط الجوية البريطانية؛ ومالتيكانال وكيلفيجن)، والدعوة (تقرير عن بطاقات الائتمان). ورحب المستشار بالعمل على تعزيز قانون وسياسة المنافسة في الأرجنتين منذ عام ٢٠١٥، على النحو الذي يبينه طرح مشروع القانون المتعلق بالمنافسة أمام البرلمان. وقال إن التقرير يتضمن عدة توصيات تهدف إلى الإصلاح القانوني والمؤسسي، منها الحد من الضغط السياسي المتعلق بإنفاذ المنافسة؛ وزيادة ميزانية هيئة المنافسة؛ وإنشاء هيئة قضائية للدفاع عن المنافسة؛ وتعزيز تنفيذ أنشطة مكافحة التكتلات الاحتكارية؛ وتحسين كفاءة التحقيقات؛ ومراجعة ترتيبات الإخطار الراهنة؛ ومواصلة جهود الدعوة، وتوسيع نطاق وظائف هيئة المنافسة في القطاعات المنظمة؛ ورفع عتبات الإخطار عن عمليات التركيز؛ وتنظيم آثار الإخطار على الوقف؛ وتقليص الفترات الزمنية لمعالجة القضايا؛ وتنفيذ برنامج للتساهل؛ وتشجيع إنفاذ القطاع الخاص لقانون المنافسة.

٤٤ - وفي جلسة الأسئلة والأجوبة، استفسر ممثل من هيئة المنافسة في إيطاليا عن التصدي لل صعوبات التي تواجهها اللجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة فيما يتعلق بعتبات الإخطار الإجباري عن عمليات الاندماج. وأشار رئيس اللجنة إلى أن العتبات الراهنة حُدِّدت في وقت كانت فيه قيمة البيسو الأرجنتيني متكافئة مع دولار الولايات المتحدة، ولكن بعد خفض قيمة البيسو انخفضت العتبات بشدة، وأشار أيضاً إلى أن اللجنة تؤيد اعتماد عتبات مرنة أو مقيّسة لتجنب هذا الوضع مستقبلاً. وفيما يتعلق باستفسار آخر بشأن الغرامات، لا سيما إمكانية إدراج مبادئ توجيهية لتحديد المعايير ذات الصلة على نحو أفضل، وظروف التشديد والتخفيف في حساب الغرامات، لم يؤيد الرئيس إدراج هذه المبادئ التوجيهية في القانون بغية توفير مزيد من المرونة لهيئة المنافسة، ما يسمح بمعايير أكثر قدرة على التكيف.

٤٥ - وطلب المفوض من المجلس الإداري للدفاع الاقتصادي في البرازيل تفاصيل عن برنامج التساهل، لا سيما ما إذا كانت الأرجنتين سمحت بالاستفادة من التطبيقات الثانية والثالثة، والشروط والاستثناءات المطبقة، ووجّه سؤالاً أيضاً إلى القطاعين العام والخاص بشأن جهود الدعوة. وأشار الرئيس إلى طرح مقترح لتقليل الفائدة إلى ٢٠-٥٠ في المائة في التطبيقات الثانية والثالثة إذا قُدم دليل جديد إلى الهيئة، فضلاً عن فوائد التساهل الزائد إذا قُدم دليل للتحقيق في تكتلات احتكارية أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الرئيس إلى أن الهيئة أعدت مبادئ توجيهية إلى رابطات الأعمال التجارية وتوصيات إلى البرلمان والمصرف المركزي بشأن بطاقات الائتمان، وكذلك إلى الجهاز المنظم للاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة الموانئ.

٤٦ - وأخيراً، استفسر ممثل لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة عما إذا كانت الأرجنتين تخطط لتوقيع عقوبات جزائية لزيادة الردع في سياق جهود مكافحة التكتلات الاحتكارية، واستفسر أيضاً عن الإجراءات التي تتوقع الأرجنتين اتخاذها لضمان استقلالية هيئة المنافسة عن الحكومة. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة الوطنية للدفاع عن المنافسة لا تؤيد، في الوقت الراهن، توقيع عقوبات جنائية لقمع عمليات الاندماج، وأن اللجنة تتوقع إنشاء هيئة في إطار وزارة الإنتاج لتناول مسائل المنافسة، لكي تعرب الحكومة لهيئة المنافسة عن اهتماماتها السياسية دون أن تكون للحكومة سلطة هرمية على الهيئة.

٤٧ - وخلال المناقشة، أعرب عدد من المندوبين وممثل منظمة حكومية دولية عن دعمهم لجهود الأرجنتين الرامية إلى تشجيع المنافسة، وأشادوا بالأرجنتين لخضوعها لعملية الاستعراض النظراء. واستفسر المندوبون عن خبرة الأرجنتين في إدارة عملية تنقل الموظفين، والاستعراض

القضائي لإنفاذ المنافسة، وتنظيم الأفرقة، واستخلاص الأصول من أجل دفع إعسار الشركات التجارية المسؤولة. وبالإضافة إلى ذلك، وجّه وفد الأرجنتين أسئلة إلى مندوبين محددين بشأن الخبرات في التحول من تحليل ما بعد الاندماج إلى تحليل ما قبل الاندماج، وكيفية تشجيع تقديم طلبات الاستفادة من برامج التساهل، وكيفية تصميم تدريج للجزاءات التي ستوقعها المحاكم. وأشار المندوبون إلى أن التحول من تحليل ما بعد الاندماج إلى تحليل ما قبل الاندماج يزيد من فرص التعاون الدولي، وأن برامج التساهل تحتاج إلى مستويات عالية من الاعتماد من القطاع الخاص، وأن توفير مبادئ توجيهية واضحة وشفافة لتدريج الجزاءات ييسر عمليات المراجعة القضائية.

٤٨ - وقدمت الأمانة مقترحاً يتعلق بمشروع لتقديم المساعدة التقنية إلى الأرجنتين بناءً على نتائج وتوصيات تقرير استعراض النظراء. ويتمثل الهدف العام للمشروع في توفير بيئة أفضل للأعمال التجارية واقتصاد سوقي جيد الأداء في الأرجنتين. وبوجه خاص، سيتناول المشروع الأطر القانونية والمؤسسية للجنة، بالإضافة إلى قدرتها على إنفاذ قانون المنافسة وعلى تنفيذ أنشطة دعوة. ٤٩ - وأعرب رئيس اللجنة عن موافقته على التوصيات، وشكر الأونكتاد على التوجيهات التي قدمها إلى بلده في جميع مراحل العملية، وأشار إلى ضرورة الإبقاء على حوافز تنفيذ التوصيات.

واو - مسائل أخرى

٥٠ - عرضت أمانة الأونكتاد، في جلسة غير رسمية عُقدت قبل الجلسة العامة الختامية مباشرة، التنقيحات المدخلة على الفصلين ٢ و ٧ من قانون المنافسة النموذجي، وشمل ذلك تحديثاً للمعلومات المتعلقة بالأمثلة القائمة من ولايات قضائية مختلفة، وإضافة أمثلة جديدة من ولايات قضائية أخرى. وأشارت الأمانة إلى أن الفصل ٢ يتضمن مسائل جديدة، مثل تطبيق قانون المنافسة على الإجراءات والتدابير الحكومية ومبادئ الحياد التنافسي. كما تتضمن التعليقات على الفصل ٧ الآن نصاً سردياً بشأن المسائل الناشئة، مثل الاقتصاد التعاوني والتنظيم والمنافسة في هذا القطاع. وعرضت الأمانة أيضاً نتائج تقرير عن تنفيذ توصيات استعراض النظراء لقانون وسياسة المنافسة في جمهورية تنزانيا المتحدة، الذي أُجري في عام ٢٠١٢. وأشارت الأمانة إلى أن جمهورية تنزانيا المتحدة نفذت بعض التوصيات، ولكن لا تزال بعض مجالات التشريع الوطني المتعلقة بالمنافسة بحاجة إلى تحسين.

٥١ - وعرض مندوب أن يعد، بالتعاون مع الأونكتاد، سجلاً للأدوات القائمة، بهدف تيسير إنفاذ قانون المنافسة، وإتاحة هذه الأدوات لوكالات أخرى معنية بالمنافسة.

ثالثاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٢ - في الجلسة العامة الافتتاحية، المعقودة في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٦، انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة السيدة منى الجرف (مصر) رئيسة للفريق، والسيدة ثابي سيله لانغا (سوازيلند) نائبة للرئيسة - مقرر.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (البند ٢ من جدول الأعمال)

- ٥٣- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/42. وبناءً عليه، كان جدول الأعمال كما يلي:
- ١- انتخاب أعضاء المكتب؛
 - ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل؛
 - ٣- برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة؛
 - (أ) بناء القدرات وأنشطة المساعدة التقنية المنفذة؛
 - (ب) التحديات التي تواجهها هيئات المنافسة الفتية والصغيرة في تصميم مراقبة عمليات الاندماج؛
 - (ج) تعزيز التعاون الدولي في التحقيق في قضايا المنافسة عبر الحدود: الأدوات والإجراءات؛
 - (د) استعراض النظراء لقوانين وسياسات المنافسة في الأرجنتين؛
 - ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة؛
 - ٥- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (البند ٤ من جدول الأعمال)

- ٥٤- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٧ تموز/ يوليه ٢٠١٧، جدول الأعمال المؤقت لدورته السابعة عشرة (المرفق الأول).

دال- اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (البند ٥ من جدول الأعمال)

- ٥٥- أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية، لنانبة الرئيسة - المقررة باستكمال التقرير بعد اختتام الدورة.

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة:
 - (أ) الدراسات المتعلقة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية:
 - '١' التحديات التي تواجهها البلدان النامية فيما يتعلق بالمنافسة والتنظيم في قطاع النقل البحري
 - '٢' مسائل المنافسة في سياق بيع حقوق البث الإذاعي والمرئي للأحداث الرياضية الكبرى
 - (ب) استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة
 - (ج) تقرير العمل المتعلق ببناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة؛
 - (د) استعراض الفصلين ٥ و ٦ من قانون المنافسة النموذجي
 - (هـ) تقرير فريق النقاش المعني بالتعاون الدولي
- ٤- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
- ٥- اعتماد تقرير الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
إثيوبيا	جنوب أفريقيا
الأرجنتين	جورجيا
الأردن	رومانيا
أرمينيا	زامبيا
إسبانيا	السلفادور
أستراليا	سوازيلند
إكوادور	سويسرا
ألبانيا	سيشيل
ألمانيا	الصين
إندونيسيا	عمان
أوكرانيا	فرنسا
جمهورية إيران الإسلامية	الفلبين
إيطاليا	فييت نام
بابوا غينيا الجديدة	قيرغيزستان
باراغواي	كازاخستان
بوتسوانا	الكاميرون
البرازيل	كوت ديفوار
البرتغال	كوستاريكا
بلغاريا	كولومبيا
بنما	الكونغو
بنن	الكويت
بوركينافاسو	كينيا
بيرو	لاتفيا
بيلاروس	ليسوتو
تركيا	ماليزيا
تونس	مصر
الجزائر	المغرب
جزر البهاما	المكسيك
الجمهورية الدومينيكية	ملاوي
جمهورية كوريا	المملكة العربية السعودية

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/CLP/INF.7.

نيبال	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
هايتي	وأيرلندا الشمالية
الهند	موريشيوس
هنغاريا	ميانمار
الولايات المتحدة الأمريكية	ناميبيا
اليابان	النمسا

- ٢- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:
دولة فلسطين
- ٣- وحضر الدورة ممثلو المنظمات الحكومية الدولية التالية:
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ
الجماعة الكاريبية
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
الاتحاد الأوروبي
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا
- ٤- وحضر الدورة ممثلو الوكالة المتخصصة أو المنظمة ذات الصلة التالية:
البنك الدولي
- ٥- وحضر الدورة ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة:

- الجمعية الدولية لوحة وثقة المستهلكين
المنظمة الدولية للمستهلكين
مهندسو العالم
مؤتمر التجار العالمي
المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة
منظمة القرية السويسرية

أخرى

المعهد البرازيلي لقانون وسياسة المستهلك

منظمة Mumbai Grahak Panchayat